العرب
الجمعة 2020/09/18
السنة 43 العدد 11824

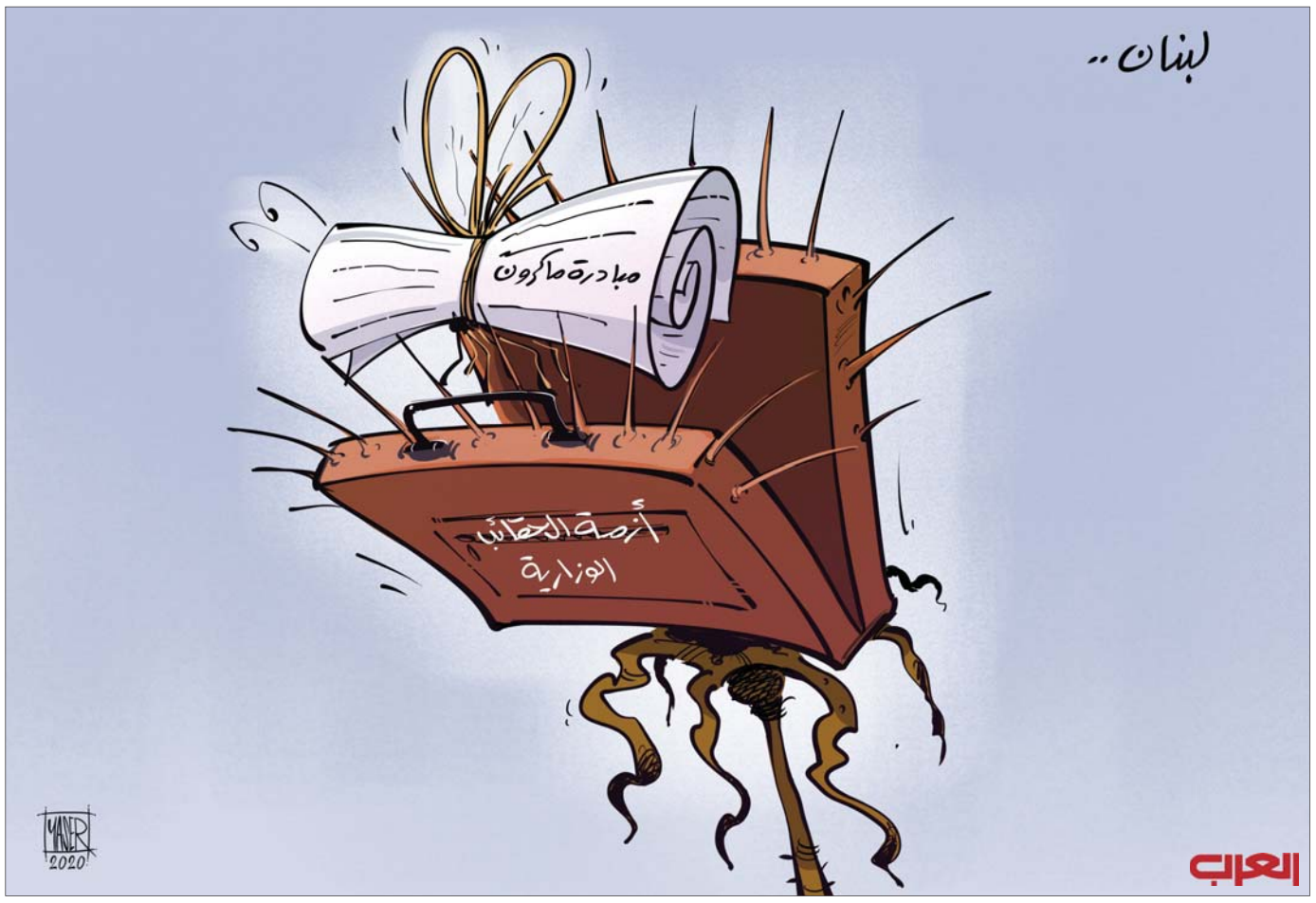

اتفاقا السلام في إطارهما الإقليمي

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كيف يمكن النظر إلى اتفاقي السلام اللذين وقعتهما دولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين مع إسرائيل برعاية أميركية في وقت يقال فيه كلام كثير لا معنى له يصدر عن مزايدين لا يريدون تفهّم أن لكل بلد من بلدان المنطقة ظروفه وطريقته الخاصة بالدفاع عن مصالحه.

لا بدّ من الاعتراف أوّلا بامتلاك كلّ من الشيخ محمّد بن زايد وليّ عهد أبوظبي وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الصفات القيادية والشجاعة اللازمة من أجل اتخاذ قرارات صعبة في مثل هذه الظروف المعقّدة التي تمرّ فيها المنطقة والعالم.

مثل هذا النوع من الشجاعة لا يمتلكه كثيرون من الحكّام العرب الذين يعرفون اختيار اللحظة المناسبة للإقدام على خطوة محدّدة تخدم مصلحة دولهم وشعوبهم في المديين القصير والبعيد. لو لم يتخذ الملك حسين، رحمه الله، قرارا بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في تشرين الأوّل – أكتوبر 1994، لكان مصير الأردن اليوم في مهبّ الريح. اختار الملك حسين اللحظة المناسبة بعدما ذهب الفلسطينيون إلى اتفاق أوسلو كي يعتبر أنّه بات من حقّ المملكة الهاشمية رسم حدودها النهائية وأخذ كلّ حقوقها في الأرض والمياه. لم يأبه العاهل الأردني الراحل بالمزايدات والمزايدين ولا بالشعارات التي رفعت من أجل النيل من الأردن.

ما لا يمكن تجاهله على الصعيد الإقليمي، الخلل الناتج أساسا عن الزلزال العراقي الذي وقع في العام 2003 عندما اجتاح الجيش الأميركي العراق وأسقط النظام القائم... وسلّم هذا البلد المهمّ إلى عدوّه التاريخي، أي "الجمهورية الإسلامية" في إيران. هناك خلل على الصعيد الإقليمي لا يمكن إلّا التعامل معه في ظلّ غياب العراق والدورين الإيراني والتركي.

من العراق، كانت الانطلاقة الجديدة للمشروع التوسّعي الإيراني في كل الاتجاهات وصولا إلى لبنان الذي يعاني حاليا الأمرّين بسبب التدخّل الإيراني عبر ميليشيا مذهبيّة اسمها "حزب الله".

اختلّ التوازن الإقليمي كلّيا منذ العام 2003 بعدما سقطت الحدود بين إيران والعراق، وهي حدود تحاول الحكومة العراقية الحالية، برئاسة مصطفى الكاظمي، تحصينها وإعادة الاعتبار إليها بما يضع حدّا للتغلغل والنفوذ الإيرانيين في العراق على كلّ المستويات. هل ينجح الكاظمي، الذي ليس معاديا لإيران، في مهمته التي رفع فيها شعار "العراق أوّلا"؟ هذا سؤال كبير لا تستطيع الإمارات والبحرين تمضية سنوات في انتظار الجواب عنه.

ما حصل على أرض الواقع، أن في المشرق العربي أو في منطقة الخليج كان بمثابة شبه انهيار للنظام الإقليمي الذي قام بعد تفكّك الدولة العثمانية ورسم حدود الدولة العراقية.

كان الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران يعتبر أنّ حدود العراق مع إيران هي حدود بين "حضارتين كبيرتين" هما الحضارة العربية والحضارة الفارسية وأنّ المحافظة على هذه الحدود هو محافظة على التوازن الإقليمي، خصوصا أن العراق هو من أعمدة النظام الإقليمي الذي صار عمره نحو مئة سنة. فسّر بذلك تدخل فرنسا إلى جانب العراق في العام 1981 إبان الحرب العراقية – الإيرانية لمنع سقوط الحدود بين البلدين.

عندما أقامت مصر سلاما مع إسرائيل ووقعت معها معاهدة في آذار – مارس من العام 1979، لم يعد احتمال الحرب مع إسرائيل واردا. ما بقي من شعارات، رفعها الذين يريدون محاربة إسرائيل، هو متاجرة بفلسطين والفلسطينيين تتولاها إيران التي انضمت إليها تركيا رجب طيّب أردوغان لاحقا في ممارسة هذه اللعبة. هل على دولة مثل الإمارات أن تكون تحت رحمة إيران، التي تحتل ثلاث جزر من جزرها (أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) منذ العام 1971، وأن تسعى إلى استرضائها كي يرضى عنها بعض الفلسطينيين من المزايدين؟ هل عليها انتظار التدخل التركي في شؤونها من زاوية تزعّم تركيا هذه الأيّام للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، كي تصبح مقبولة من حركة متطرّفة مثل "حماس" وضعت نفسها في كلّ وقت في خدمة إسرائيل؟

من العراق كانت الانطلاقة الجديدة للمشروع التوسّعي الإيراني في كل الاتجاهات وصولا إلى لبنان الذي يعاني حاليا الأمرّين بسبب التدخّل الإيراني عبر ميليشيا مذهبيّة اسمها «حزب الله»

كان الخطابان الحضاريان في مضمونهما واللذان ألقاهما في حديقة البيت الأبيض في مناسبة الاحتفال بتوقيع اتفاقي السلام الإماراتي والبحريني كل من الشيخ عبدالله بن زايد وزير الخارجية الإماراتي وعبداللطيف الزياني وزير الخارجية البحريني دليلا على إصرار على طيّ صفحة من صفحات الماضي في المنطقة. هناك للمرّة الأولى دولتان عربيتان تعقدان اتفاق سلام مع إسرائيل من دون أن تكونا دخلتا في حروب معها. تفعلان ذلك من خلال نظرة استراتيجية إلى المنطقة ككلّ وإلى ما آلت إليه أحوالها. تفعلان ذلك أيضا في سياق طرح أسئلة ذات طابع مستقبلي مرتبطة بالأمن الإقليمي والعلاقة مع أميركا.

ليس خافيا أنّ الولايات المتّحدة تفكّر في مستقبل وجودها في المنطقة كلّها، خصوصا في ظلّ تقلّص اعتمادها على نفط الخليج من جهة وانشغالها بملفات أخرى من بينها مستقبل العلاقة مع الصين من جهة أخرى.

هناك دونالد ترامب في البيت الأبيض اليوم. ماذا إذا جاء جو بايدن نتيجة انتخابات الثالث من تشرين الثاني – نوفمبر المقبل؟ قد يكون بايدن أفضل من ترامب أو أسوأ منه. ولكن هل يمكن لأي دولة عربية، خصوصا إذا كانت في الخليج دخول رهان على المجهول؟

تبقى إسرائيل في نهاية المطاف أحد أهمّ الجسور إلى واشنطن بغض النظر عن اسم المقيم في البيت الأبيض. مع إسرائيل، هناك مجال لإقامة علاقات ذات منفعة متبادلة على ارتباط بالتكنولوجيا الحديثة في مجالات مختلفة وأمور أخرى كثيرة كالطب الحديث والأبحاث مثلا. الأكيد، سياسيا، أنّه سيكون للإمارات تأثير إيجابي في الداخل الإسرائيلي للحدّ من الاندفاع في اتجاه قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

في النهاية، إن التعاطي مع الإسرائيليين يكون إمّا عن طريق الحرب وإمّا عن طريق الحوار. إذا كانت مصر، كبرى الدول العربية، اقتنعت بالحوار ولم تسترجع أراضيها المحتلّة في العام 1967، بما في ذلك طابا، إلّا بعد الحوار، فهل هناك وجود لحرب يمكن أن تدعمها أو تنضمّ إليها دولة الإمارات أو مملكة البحرين؟

جرعة من المنطق ضرورية بين حين وآخر. ما هو ضروري أكثر التفكير في المستقبل وفي كيفية التأقلم مع المعطيات الجديدة في المنطقة، إن في المشرق أو في الخليج. قد ينجح العراق في وضع أسس لعلاقة طبيعية مع إيران يوما. لكنّ الخطرين الناجمين عن العدوانية التركية والمشروع التوسّعي الإيراني يبقيان ماثلين ويفرضان الحيطة والحذر، بما في ذلك التخلّص من عقدة كيفية التعاطي مع إسرائيل وغير إسرائيل.

صناعة نيلسون مانديلا.. فلسطيني

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

خلال مراسم توقيع كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين لمعاهدة السلام مع إسرائيل يوم الثلاثاء الماضي، أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب (الصريح جدا إلى حد بعيد)، إلى أن هناك ما بين خمس إلى ست دول عربية في طريقها نحو توقيع اتفاقيات سلام شاملة مع دولة إسرائيل، وهو ما يعني أن نصف الدول العربية – تقريبا – ستكون قد أقامت علاقات طبيعية مع إسرائيل، بعد مرور نصف قرن من "اللاءات العربية الثلاث".

ولو استبعدنا الدول العربية الهامشية في القضية الفلسطينية غير المهتمة بما يحدث فيها والتي تفصل بين القضايا التي تخص المغرب العربي وتلك التي تخص المشرق العربي، وتلك الدول التي تعاني من مشكلات سياسية داخلية مثل: اليمن وسوريا والصومال وليبيا، والدول غير المضمونة في مواقفها السياسية بسبب تأرجحها مثل قطر، فإن باقي الدول التي يمكن الاعتماد عليها في دعم الحق الفلسطيني عددها محدود جدا وبالتالي فإن تقدير القيادة الفلسطينية للموقف يحتاج إلى المراجعة.

فالشيء الغريب في المشهد السياسي المتعلق بالدفاع عن القضية الفلسطينية على مدى تاريخها أنها متأثرة بثلاثة متغيرات رئيسية لها علاقة مباشرة بمستقبل القضية وشعبها، وهي؛ المتغير الأول: إن القيادة السياسية الفلسطينية اعتمدت في كل مراحلها بدرجة كبيرة وإن لم تكن بشكل كامل على الدول العربية في استرداد حقها ولم ترد أن تتعب نفسها لتقوم بدورها النضالي بما يغنيها عن التحولات الاستراتيجية رغم أنها عاشت العديد من تلك التجارب المرة، أبسطها كان بعد احتلال نظام صدام حسين للكويت.

أما المتغير الثاني: إن مواقف القادة الفلسطينيين تصر على السير عكس تيار أغلب الدول العربية بل وتقوم "بتجييش" الرأي العام ضدها، وعكس رغبات الدول الفاعلة في السياسة الدولية مثل الولايات المتحدة ولا تريد بذل جهد إيجابي لمحاولة بناء ثقافة سياسية جديدة تجاه حقها. وبدلا من ذلك تحاول أن تستعين بدول ليست لديها رغبة "فعلية" في الدفاع عن القضية مثل روسيا أو الصين أو إيران التي لا تحفظ للعرب وقضاياهم أيّ ودّ.

المتغير الثالث: إن هناك تحولات استراتيجية كبرى وعاصفة في المنطقة والعالم، إما بحكم التنافس بين القوى الدولية أو نتيجة لحالة "تآكل مكانة" القضية لدى الناس بسبب ثباتها لفترة زمنية في مكانها، أو بفعل تغيّر الأجيال وبالتالي تغيّر طريقة التفكير في الأولويات، في مقابل أن قادة القضية لا يزالون مسيّرين بقواعد اللعبة القديمة وبنفس الأدوات ما يجعل من يرفض التغيير أن يركن على الهامش ويخسر بمرور الوقت الكثير، خاصة وأنهم يرفضون كل الخيارات الدبلوماسية التي يمكن أن تزحزح القضية نحو الحل، ولو كانت بالتفاهم مع إسرائيل التي هي اليوم واقع لا يمكن تجاوزه بأي حال، ما يعني التعامل معه بعقلانية وواقعية، وليس بصواريخ طائشة تطلقها حركة "حماس" لتستفز الرأي العام الدولي ضد القضية.

الفكرة أن كل المتغيرات السابقة هي عوامل مساعدة للقضية الفلسطينية وليست أساسية أو هكذا أعتقد، فالعامل الأساسي والمحرك الحقيقي هو الموقف الفلسطيني الداخلي الذي يحتاج إلى أن يعيد "ترتيب بيته وتوحيده"، ومن ثم تغيير طريقة "عرض" القضية على المجتمع الدولي، فبدلا من التركيز على "تخوين" كل من يتوصل إلى تفاهم مع إسرائيل أو إبداء الاستعداد لمقاتلة "الجميع" وأخذ الحق بالقوة، يكون طرح القضية بأسلوب يخلق تعاطف الرأي العام العالمي مع القضية، وبذلك تكون كل القضايا الإنسانية هذه قد حلت.

من المهم استراتيجيا إعادة صياغة «الأدوات القتالية» المستخدمة في الدفاع عن الحق الفلسطيني لتكون مواكبة للزمن فالقضية عادلة بلا شك والقوى الناعمة الفلسطينية متوفرة ومنتشرة على مستوى العالم

من المهم جدا بل من الضروري استراتيجيا، إعادة صياغة "الأدوات القتالية" المستخدمة في الدفاع عن الحق الفلسطيني لتكون مواكبة للزمن، فالقضية عادلة بلا شك، والقوى الناعمة الفلسطينية متوفرة ومنتشرة على مستوى العالم ولكن غير مفعّلة لأن القيادة الفلسطينية إمّا أنها لا ترغب في ذلك وإمّا أنها لا تدرك المتغيرات على الساحة الدولية. ما تحتاجه القضية الفلسطينية عقلية سياسية أخرى غير تلك العقلية القائمة على التهديد وتهييج الرأي العام وإطلاق صواريخ إيرانية الصنع لتسقط ضحايا مدنيين فهذه الاستراتيجية أثبتت فشلها منذ فترة، المطلوب صناعة نيلسون مانديلا فلسطيني.

لا يحتاج الفلسطينيون إلى مَن يكذب عليهم

فاروق يوسف
كاتب عراقي

"غير إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل على أساس حل القضية الفلسطينية، ماذا لديك؟" سألني أحد الأصدقاء بعد أن توهم أنني سأحتج على حماسته.

قلت له "ليس الأمر كذلك. فالمسألة لا تتعلق بالاضطرار وغياب البدائل بقدر ما تتعلق بالعثور على ما هو صحيح ليكون بديلا عما هو قائم منذ أكثر من ثمانين سنة من غير أن نهتدي إلى الطرق التي في إمكانها أن تقودنا إلى الموقع الذي يمكننا فيه أن نقول بأن مشكلاتنا في طريقها إلى الحل".

ولكن متى يحدث ذلك؟

لقد حاربنا. هُزمنا وانتصرنا. فقدنا أرضا واستعدنا جزءا منها. غير أن فلسطين التاريخية لا تزال محتلة. تلك هي وجهة نظرنا أما وجهة نظر عدونا فهي تضع الصراع على ميزان آخر. ذلك ما كان السياسيون الفلسطينيون يتفهمونه أكثر من إخوتهم العرب.

كان اتفاق أوسلو خيانة وقبله كان أنور السادات خائنا.

ذلك ما قاله العرب. هم في ذلك إنما يكررون جملا تقليدية كانت قوية من جهة تأثيرها العاطفي غير أنها لا تنتمي إلى الحقيقة في أيّ حال من أحوالها.

فهل اهتدى السادات إلى الحقيقة يوم قرر الذهاب إلى إسرائيل وحيدا؟ لقد قبل الرئيس المصري أن يكون منبوذًا من قبل العرب في مقابل أن يجنب مصر الاستمرار في حرب عبثية لا نهاية لها. لم يكن أحد يومها ليجرؤ على النظر إلى السادات باعتباره رجل الحقيقة الوفي.

راهن السادات على مصر التي تستعيد ممتلكاتها المغتصبة عن طريق السلام. لقد انتهت الحرب. ذلك ما قرره السادات وما صار نوعا من الواقع.

حرر السادات الفلسطينيين من الكثير من أسباب الحرج. لقد أخرجهم من قمقم المقاومة وجعلهم يندفعون بإيجابية كانوا يعتقدون أنها طريقهم إلى الحصول على المعونات الدولية.

تلك مشكلة فلسطينية.

لقد تغيّر كل ما يحيط بالقضية الفلسطينية. فهل يُعقل أن تظل القضية على حالها؟ ذلك أمر صعب. كان اتفاق أوسلو بمثابة إعلان لنهاية حقبة التردد بين الحرب والسلم. صنع السادات سلما، يمكن اعتباره خرافيا لولا أن الفلسطينيين استفادوا منه ليصنعوا سلامهم الواقعي.

فشل الفلسطينيون في إقامة دولتهم. لم يكن تخليهم عن خيار الكفاح المسلح هو السبب. ولم يكن ذلك السبب هو اعترافهم بإسرائيل دولة قائمة. لقد فشلوا لأنهم لم يكونوا راغبين في إقامة دولة. وهنا أقصد الطبقة السياسية التي لا يزال بعض رموزها مصرا على ترديد الجمل الثورية.

حتى إسرائيل ترفض أن تعترف بأن فلسطيني السلطة لا يرغبون في إقامة دولة فلسطينية ستكون عبئا عليهم وستحول بينهم وبين ممارسة عمليات فساد لا يمكن التخلي عنها.

لقد اكتشف الكثيرون أن السلطة تتاجر بضياعها.

فالسلطة لا تريد إقامة دولة فلسطينية وهي في الوقت نفسه لا تريد تفاهما عربيا إسرائيليا. ذلك ما ينعشها بالأموال ويضعها بعيدا عن الحرج بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

سنستمر إلى ما لا نهاية وهي لا نهاية تصلح أن تكون مستقرا لحكومة لن تكون موقع مساءلة. فهي حكومة لا تفعل ما تريد بل إنها لا تفعل أي شيء.

لم يقل العرب للسلطة "لقد تعبنا".

كان على الفلسطينيين أن يدركوا أن الآخرين قد تعبوا. لن يكون التعب هو السبب الوحيد. فالدول تفعل ما تراه مناسبا لسيادتها. وهي إذ ترى في العلاقات الطبيعية بإسرائيل حلا للمشكلة الفلسطينية فلأنها صارت على يقين من أن السلطة لم تعد تصلح لتمثيل الشعب الفلسطيني.

لقد انتهى اتفاق أوسلو ومعه انتهت السلطة، وصار على الفلسطينيين أن يبحثوا عن حلول أخرى، لا أن يكتفوا بتمثيل دور المراقب السلبي.